البنك اليمني للإنشاء والتعمير

تقرير مجلس الادارة السنوي الخمسون والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م

وتقرير مدققي الحسابات المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين المزمع انعقادها صباح يوم الخميس الموافق 9 / 5 / 2013 م في فندق سبأ - شارع علي عبدالمغني - صنعاء - الجمهورية اليمنية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة / أعضاء الجمعية العمومية لمساهمي البنك اليمني للإنشاء والتعمير
الأخوة / الضيوف مُمثلي الجهات الحكومية
الأخوة / الحاضرون جميعاً
الأخوة / المساهمون

،،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أتقدم إليكم بجزيل الشكر لتلبية دعوة مجلس الإدارة لكم بالحضور والمشاركة في هذا الاجتماع السنوي الخمسون لمساهمي البنك اليمني للإنشاء والتعمير والمُخصص لمناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م وسماع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مُدقق الحسابات المستقل عنهما.

الأخوة المساهمون :

لقد اشتدت تداعيات الأزمة المالية العالمية على مسيره انتعاش الاقتصاد العالمي في العام 2012م، مما خلقت تلك التأثيرات والتداعيات حالة من انعدم اليقين الامر الذي ادى الى زيادة القلق على المستقبل الاقتصادي ومن اهم الاسباب التي ادت الى القلق ازمة الديون السيادية في اوروبا وانكماش التسليف فيها هذا بالإضافة الى ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول رفع سقف مديونياتها مره اخرى علما ان الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز حاجز الـ16 تريليون دولار استناداً لما أعلنته وزارة الخزانة الأمريكية ذاتها .

أما على الصعيد الإقليمي فان الاضطرابات السياسية التي تنعكس مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والنظم المالية في المنطقة لا تزال تسحب آثارها المباشرة والواضحة على النمو الاقتصادي للمنطقة العربية ككل ، ففي مُقابل نسبة نمو إجمالي بلغت(4.7 %) خلال 2010م بلغت هذه النسبة (3.3 %) خلال العام 2011م وانخفضت إلى (3 %) نهاية العام 2012م.

أما دول الخليج العربي فقد سجلت متوسط نسبة نمو (4.9 %) خلال العام 2012م نتيجة ارتفاع أسعار النفط .

وعلى الصعيد المحلي فأن الأزمة السياسية والاقتصادية لا زالت تسحب آثارها على الاقتصاد اليمني وبالتالي على مُجمل أنشطه البنوك العاملة في اليمن .

أما بشأن أداء مصرفكم البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال العام 2012م وكما هو مُفصل بتقرير مجلس الإدارة المرفق لحضراتكم فانه وبفضل الجهود الاستثنائية تمكن مصرفكم من تجاوز العديد من الصُعوبات والوقوف بثبات.

فقد ارتفعت أصول مصرفكم إلى مبلغ 201,675,000,000 ريال بزيادة قدرُها 54,773,000,000 ريال عن العام 2011م ، كما ارتفعت قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان من مبلغ 29,059,000,000 ريال نهاية عام 2011م إلى مبلغ 37,062,000,000 ريال نهاية عام 2012م بزيادة قدرُها 8,003,000,000 ريال بنسبة زيادة (28 %) ، كما قام مصرفكم هذا العام برفع رأسماله إلى مبلغ 15,000,000,000 ريال بزيادة قدرُها 3,000,000,000 ريال عن العام الماضي بموارد ذاتية دون تحمل المساهمين أي مبالغ إضافية وفي نفس الوقت أستمر مصرفكم في توزيع الأرباح.

أما صافي أرباح مصرفكم المُحققة خلال العام 2012م(بعد خصم الضرائب والزكاة منها) قد بلغت 4,333,121,000 ريال بزيادة قدرُها 675,825,000 ريال عن عام 2011م على الرغم من النفقات الاستثنائية التي تحملها عام 2012م بحدود مبلغ 1,000,000,000 ريال تقريباً نتيجة اعتماد بدلات مالية لتحسين الأوضاع المالية لموظفي البنك اعتباراً من بداية عام 2012م بالإضافة إلى الزيادة في بعض النفقات التي يصعُب ترشيدها وتحملها عام 2012م بزيادة قدرُها 420,000,000 ريال تقريباً عن عام 2011م .

وفي اعتقادنا أن العائد الذي حققه مصرفكم يُعتبر عائد استثماري مُمتاز بكل المقاييس خاصة في ظروف الأزمة السياسية وتداعياتها الاقتصادية التي لا تزال تسحب آثارها السلبية، ويعود فضل تحقيق العائد بعد الله سبحانه وتعالى للجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالبنك.

وبالنسبة لجوانب الأداء الأخرى خلال العام 2012م ، يسرُنا أن نتناول ذلك بالتفصيل من خلال تقرير مجلس الإدارة المُرفق لحضراتكم .

وخلال 50 عاماً من انجازاته ، ينتشر البنك اليمني للإنشاء والتعمير في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية من خلال 43 فرعاً بالإضافة إلى مكاتب في المطارات الرئيسية جميعُها تقدم الخدمات المصرفية النابعة من الإرث الأصيل للبنك ويتجلى ذلك في أنشطته المُختلفة في خدمة الاقتصاد والمجتمع ، وبفضل سُمعته ومكانته أستطاع البنك أن يرتبط بعلاقات متميزة مع بنوك مُراسلة مُعتمدة في جميع أنحاء العالم.

وفي مجال تحديث وتطوير أنشطة البنك وخدماته، وبعد نجاح مصرفكم بتطبيق نظام الحاسوب الجديد في جميع فروع البنك ،أنتقل مصرفكم إلى اقتناء نظام وأجهزه وبرامج إدارة الصرافات الآلية A.T.M وتشخيص بطائق الصرف الإلكتروني ، وقد تم البدء بتطبيق خدمات الصراف الآلي A.T.M اعتباراً من 12/ 12/2012م من خلال 41 جهازاً كمرحلة أولى تم تركيبها في المواقع المحددة لها في معظم فروع البنك وبعض المواقع الأخرى ، يلي ذلك تركيب بقية أجهزه الصرافات الآلية في بقيه فروع البنك والمواقع المحدِدة لها كمرحلة ثانية خلال النصف الأول من عام 2013م ويلي ذلك تباعاً تقديم خدمات الكترونية حديثة وجديدة نأمل من خلالها تقوية وتعزيز موقع مصرفكم التنافسي بالسوق المصرفية اليمنية .

وبهدف تنويع وتوسيع نشاط مصرفكم وتقوية وتعزيز موقعه التنافسي بالسوق المصرفية، فقد اتجهت رغبة مصرفكم لإنشاء فروع مُستقلة برأسمال مُستقل لمزاولة النشاط المصرفي وفقاً للصيغ الإسلامية إلى جانب نشاطه القائم ، لان مُزاولة البنك للنشاط المصرفي وفقاً للصيغ الإسلامية التي تعمل بها البنوك الإسلامية وكجزء من نشاطه سيعود على المساهمين بالربحية كما سيساهم في التنمية وذلك لما يتوفر للبنوك الإسلامية من مزايا لا تتوفر للبنوك العادية.

الجدير بالذكر أن مجلس إدارة مصرفكم اتخذ هذا القرار بعد دراسة الجدوى وإتباع واستكمال كافه الإجراءات اللازمة بهذا الشأن ،كما تم الحصول على موافقة البنك المركزي اليمني وكذلك موافقة وزارة المالية ، وقد أوصى مجلس إدارة مصرفكم بعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين في اجتماعها المُبارك هذا اليوم للحصول على الموافقة.

وفي إطار اهتمام مصرفكم بتطوير وتحديث خدماته وتنويع وتوسيع أنشطته المُختلفة ، فان إدارة مصرفكم تولي العُنصر البشري جل اهتمامها وتعمل على رفع المستوى المعيشي والمهني للموظفين _ وتجسيداً لمبدأ الإنسان هدف التنمية ووسيلتها_ ، لذلك تقوم إدارة البنك بالتدريب المستمر للموظفين بما يؤدي إلى تأهيل صف ثاني من الكوادر الشابة بحيث تكون جاهزة وقادرة على تبوُ المناصب الوظيفية والإدارية في البنك بمختلف مُستوياته بالإضافة إلى القيام بوضع خطه للتدريب المستمر للموظفين لمواكبة كل جديد في عالم البنوك وخلق الرضا والولاء لهذه المؤسسة الوطنية الشامخة.

وانطلاقاً من البرنامج المرسوم لتطوير وتحسين فروع البنك ، فأن إدارة البنك تسعى جاهدة لإنشاء مباني يستخدمها مقرات لفروعه والعمل أيضاً على تحسين مظهر مقرات الفروع من حيثُ الديكور والتأثيث حتى تظهر بشكل لائق بما يتناسب مع مكانة البنك وسمعته .

وبهذا الخصوص فقد تم إنجاز مبنى البنك في مدينة رداع _ الشارع العام وفتح أبوابه للزبائن وجمهور المتعاملين وباشر العمل اعتباراً من 2 يناير2013م ، كما تم افتتاح فرع للبنك في منطقة الحوبان _ تعز وباشر العمل ابتداءً من15أكتوبر 2012م ، يلي ذلك تباعاً إنشاء مقرات لفروع البنك في الأراضي التي يملكها.

ونودُ أن نُشير هنا إلى أن البنك وعملاً بتوجيهات البنك المركزي اليمني _ وكما هو مُتبع في المصارف العالمية _ قام بتنفيذ الآتي:

1 - تجهيز موقع الطوارئ الاحتياطي البديل للنظام المصرفي الآلي في مدينة اخرى ، وسيكون بمقدور البنك من خلال هذا الموقع تسيير كافة إعماله المصرفية بصورة طبيعية في حالة حدوث أي طارئ أو تعطيل للنظام المصرفي الآلي في المركز الرئيسي للبنك أو في أي فرع من فروعه، وقد قام البنك بتنفيذ مشروع مركز المعلومات الاحتياطي والذي يهدف الى ضمان استمرارية العمل وتوافر الانظمة والمعلومات في موقع اخر احتياطي ,ان هذا الموقع الاحتياطي سيكون متوافراً بصوره دائمة عبر التفاعل المباشر مع المركز الرئيسي ويمكن الاعتماد عليه عند حدوث اي حالة طوارئ او كوارث قد تحدث في الموقع الرئيسي لا قدر الله .

وقد قام البنك مواخراً باقتناء معدات وتقنية حديثة للنظام المصرفي ليكون للبنك اليمني السبق في ادخال تلك الاجهزة والتقنية ولأول مره الى اليمن من نوع 3par والمعروفة بمنتجات انضمه وبرمجيات وأجهزة تخزين البيانات المركزية بمرونة وبأداء وقدرة عالية وتحقق زيادة في استمرارية العمل وتضاءل في خطر التوقف .

2 - إنشاء إدارة المخاطر المصرفية في الإدارة العامة للبنك وتزويدها بالكادر المؤهل والخبرة المصرفية اللازمة ، وبدأت هذه الإدارة بمزاولة العمل المرسوم لها.

وفي ختام كلمتي هذه يُشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة/ أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأخوة / الموظفين وجميع المساهمين بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير أن أرفع صادق التحية وجزيل الشكر وبالغ التقدير والامتنان لمعالي الأخ/ وزير المالية الأستاذ/ صخر احمد عباس الوجيه على دعمه المستمر لمصرفنا البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير البالغ لمعالي الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ / محمد عوض بن همام على جهوده المخلصة في تطوير أداء القطاع المصرفي في اليمن من خلال تنفيذه لسياسات مصرفية ورقابية حكيمة وفعالة.

ولا يفُوتني هنا أن أتقدم بالشكر والامتنان لزبائن البنك اليمني للإنشاء والتعمير وجمهور المتعاملين الكرام على الثقة الغالية التي نعتز بها والتي يجب أن نبادلها بالحرص والوفاء.

وفي النهاية اسمحوا لي أيُها الأخوة/ المساهمين الكرام أن أتقدم بأسمي ونيابة عنكم جميعاً بجزيل الشكر وبالغ التقدير للإخوة/ أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين بالبنك لما يبذلونه من جهود كبيرة في سبيل نجاح وتطوير مصرفكم البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، ومنا جميعاً جزيل الشكر لمُمثلي الجهات الحكومية الذين تفضلوا بالإشراف والمُتابعة لاجتماعنا هذا .

،،،، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،،

حسين فضل محمد هرهره
رئيس مجلس الإدارة
9 ابريل 2013م

مكتب مستقل و مشارك مع
أرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
السادة المساهمين
البنك اليمني للإنشاء والتعمير (شركة مساهمة عامة)

التقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك اليمني للإنشاء والتعمير (ش.م.ع) (البنك) المتمثلة في قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012 وكذلك قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية والإيضاحات الأخرى حول هذه القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني وتشمل هذه المسؤولية على تصميم و تنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية بخصوص إعداد و سلامة عرض القوائم المالية بصورة عادلة والتأكد من إنها لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة ووضع تقديرات وافتراضات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية والأحكام والقوانين واللوائح السارية والتي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة كما تتطلب منا تخطيط وتنفيذ اجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

تشتمل أعمال التدقيق على إجراءات متعددة بهدف الحصول على أدلة التدقيق الخاصة بالمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي تم أختيارها واتباعها على تقديرنا بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية ناتجة بسبب الاحتيال والأخطاء. وعند تقييمنا لهذه المخاطر فإننا نضع بالاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد وسلامة عرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف السائدة وليس بهدف إبداء الرأي حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات الهامة التي أعدتها الإدارة بالإضافة الى تقييم سلامة العرض العام للقوائم المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا حول القوائم المالية.

الرأي

في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير(ش.م.ع) كما في 31 ديسمبر 2012 وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني والقوانين السارية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق ويمسك البنك سجلات محاسبية منتظمة والقوائم المالية المرفقة متفقة مع تلك السجلات كما لم يسترع انتباهنا وجود أي مخالفات من قبل البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 لنظامه الأساسي ولأحكام قانون الشركات التجارية و تعديلاته على وجه قد يكون له تأثير جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

محمد طه حمود الهاشمي
زميل جمعية المحاسبين القانونين المعتمدين في بريطانيا
محاسب قانوني
ترخيص رقم 213
9 ابريل 2013
صنعاء

تقرير مجلس الادارة السنوي الخمسون المقدم للجمعية العمومية لمساهمي البنك اليمني للإنشاء والتعمير

يسر مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير أن يرحب بالإخوة/ أعضاء الجمعية العمومية لمساهمي البنك وممثليهم الذين يشاركون في أعمال اجتماع جمعيتهم العمومية السنوي الخمسون ، ويتقدم إليهم بتقريره السنوي الخمسون حول أهم النتائج التي تحققت للبنك من خلال ممارسته لمهامه ونشاطاته المصرفية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.

وستلاحظون من البيانات المالية المرفقة التطورات الإيجابية التي حققها مصرفكم خلال العام 2012م بما يعكس بجلاء الجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين لتطوير أنشطة البنك وخدماته والمحافظة على جودة أصوله.

وفيما يلي نشرح لحضراتكم أهم المؤشرات التي حققها مصرفكم خلال العام 2012م وتعكسها البيانات المالية المرفقة وعلى النحو الآتي:-

أولاً: المركز المالي

1 . الموجودات:

أرتفع إجمالي الموجودات إلى مبلغ (201,674,587,000ريال يمني) كما في31/12/2012م مقارنه بمبلغ (146,901,714,000ريال يمني) كما في 31/12/2011م وبزيادة قدرها (54,772,873,000ريال يمني) وبنسبة نمو قدرها (37 %).

تطور اجمالي الموجودات 2007 -2012 م

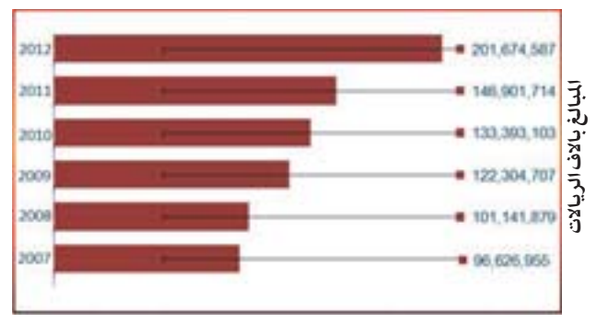

توزيع الموجودات بحسب المناطق الجغرافية 2012 م

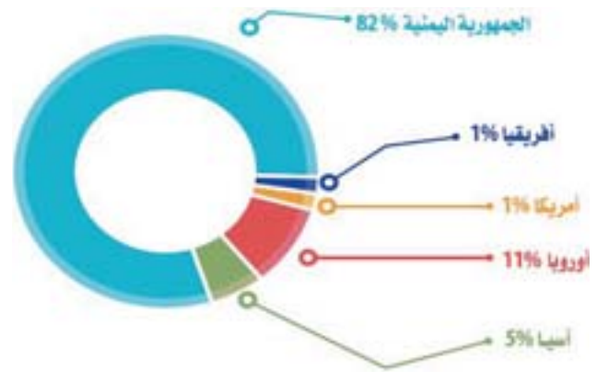

2. السيولة:

بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2012م ما نسبته (85.50 %) مقابل (84.22 %) نهاية العام 2011م أما نسبة السيولة العامة والمحددة وفقاً لقواعد البنك المركزي فقد بلغت ما نسبته 81 % نهاية العام 2012م مقابل ما نسبته 81 % في 31/12/2011م.

3. القروض والسلفيات:

واصلت ادارة البنك جهودها في تحسين محفظة القروض والسلفيات من خلال اتجاهين مثل الاتجاه الاول في العمل على زيادة التوسع في الاقراض في المجال الآمن لمواجهة الوفاء بالتزامات البنك للمودعين امام الزيادة في الودائع ومواجهة زيادة النفقات التي نشأت خلال العام 2012م لزيادة حصة البنك في السوق المصرفي من خلال استقطاب عملاء جدد للبنك و الاتجاه الثاني يمثل معالجه السلفيات والقروض غير المدره للربح واسترداد العديد من الديون الرديئة والمتعثرة منذ فتره طويلة ومعالجه وسداد الديون التي نشأت خلال عام 2011 م خاصة في قطاع المقاولات من خلال قيام بعض المدينين بسداد مديونياتهم بتسييل جزء من عقارات وأخرى من خلال متابعه توريد المستخلصات ، وتوضح بيانات الميزانية أن محفظه القروض والسلفيات قد ارتفعت في 31/ 12/ 2012 م إلى مبلغ (23,290,898,000 ريال يمني) بينما كانت في 31/ 12/ 2012 م م بمبلغ (19,876,772,000 ريال يمني) وبزيادة قدرها (3,414,126,000 ريال يمني) وبنسبة نمو قدرها (17.20 %) ، كما انخفضت الديون غير المدرة للربح في 31/ 12/ 2012 م إلى نسبه (26.76 %) بينما كانت في 31/ 12/ 2012 م بنسبه (40.39 %) وبنسبه انخفاض قدرها ،(22.37 %) علماً بأن المديونيات المشكوك في تحصيلها والمجمدة مغطاة بالكامل بمخصصات تم ويتم تكوينها من أرباح البنك لمقابلة أي خسائر محتملة في تلك القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني النافذة المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية .

4. ودائع الجمهور:

نظرا لما يشهده البنك اليمني من تحديث وتطورات متسارعه شهدتها الفترة الماضيه من عام 2011 م واستمرت عام 2012 م ونظرا للنتائج التي حققها البنك خلال تلك الفترة خاصة في ظل الفترة التي شهدت الساحة المصرفيه احداث عام 2011 م ونظرا للجهود التي بذلتها اداره البنك التي تمثلت بالقيام بعمليه الزيارة الميدانيه للعديد من المحافظات وتكثيف عمليه حمله التسويق المصرفي للبنك ووفاء البنك بجميع التزاماته امام العملاء وتوفير الثقة و الامان من البنك امام عملائه فقد عززت كل تلك الاجراءات بزيادة حصة البنك من السوق المصرفي وارتفعت الودائع في2012/12/31 م إلى مبلغ (169,396,198,000 ريال يمني) مقارنة بمبلغ (120,353,795,000 ريال يمني) في 2011/12/31 م وبزيادة قدرها (49,042,403,000 ريال يمني) وبنسبة نمو مقدارها (40.75 %) ، بالرغم من الظروف الاستثنائية التي لا زالت تسحب أثارها على السوق المصرفية العامه والركود الاقتصادي وهذا النمو يعود للثقة التي يوليها جمهور المتعاملين مع مصرفكم والمستندة إلى قناعتهم الثابتة بالطرق الآمنة التي يتبعها البنك في إدارة ودائعهم.

تطور ودائع الجمهور 2007 -2012 م

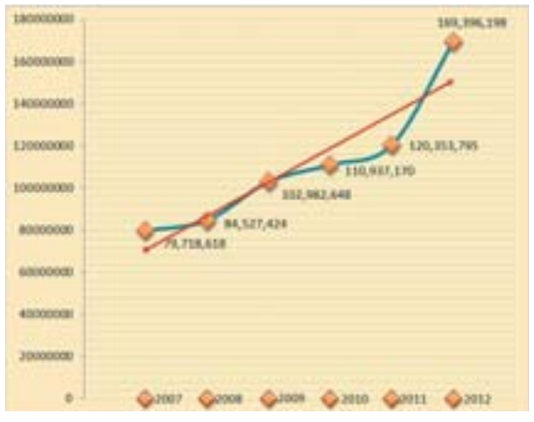

توزيع الودائع بحسب أنواعها 2012م

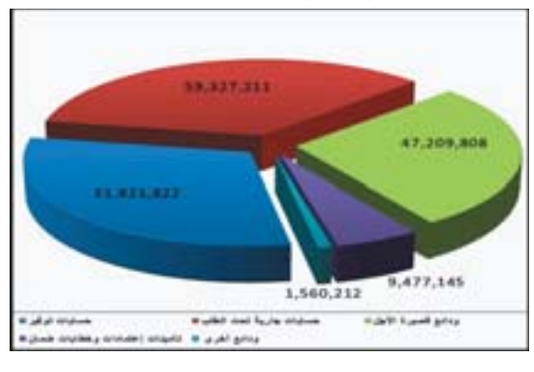

5. حقوق الملكية:

حرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وتنمية حقوق الملكية بشكل متوازن مع نمو أنشطة البنك المختلفة وعلى هذا الأساس فقد ارتفعت حقوق الملكية إلى مبلغ (20,823,092,000 ريال يمني) كما في31 ديسمبر2012م مقارنه بمبلغ (17,789,971,000 ريال يمني) كما في 31 ديسمبر 2011م وبزيادة قدرها (3,033,121,000 ريال يمني) وبنسبة نمو مقدارها (17 %).

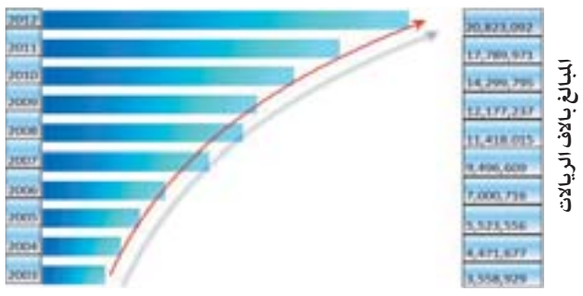

6. نسب مرجعية من البيانات المالية:

أ - بلغت نسبة ودائع الجمهور إلى إجمالي الموجودات نهاية ديسمبر 2012م ما نسبته (84 %) مقابل (82 %) نهاية العام 2011م.

ب - بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات نهاية ديسمبر 2012م ما نسبته (10 %) مقابل (12 %) نهاية العام 2011م.

ت - بلغت نسبه حقوق الملكية إلى الودائع نهاية ديسمبر 2012م ما نسبته (12 %) مقارنة مع (14 %) نهاية العام 2011م، علما إن متطلبات البنك المركزي هي (5 %).

ث - بلغت نسبة كفاية رأس المال - الملاءة - (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر إلى صافي حقوق الملكية) نهاية ديسمبر 2012م ما نسبته (40.03 %) مقابل ما نسبته (47.62 %) نهاية 2011م، علما بأن نسبه 8 % تمثل الحد الأدنى الملزمة محليا والمتفق عليها دوليا.

إن النسب أعلاه تعكس بوضوح النمو المتوازن والمستمر الذي يحققه مصرفكم في جميع أنشطته.

ثانياً: النتائج المالية المحققة خلال العام 2012م:

أن البيانات المالية بالتقرير السنوي الخمسون التي أمامكم توضح أن مصرفكم قد حقق خلال العام 2012م ربحا صافيا بعد الزكاة والضرائب مبلغ وقدره (4,333,121,000 ريال يمني) وهذا الربح ارتفع عن الربح الصافي المحقق لعام 2011م والبالغ (3,657,296,000 ريال يمني) بمبلغ وقدره (675,825,000 ريال يمني) وبنسبة زيادة قدرها (18.50 %).

ويعود السبب في ارتفاع الإيرادات التي حققها مصرفكم خلال العام 2012م نتيجة للسياسة التشغيلية السليمة والجهود الاستثنائية المبذولة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ويساوي صافي الربح المحقق خلال العام 2012م عائد استثماري سنوي على حقوق الملكية بما نسبته (24.36 %) وفي اعتقادنا انه عائد ممتاز إذا ما قورُن بعوائد الاستثمارات المحققة بالسوق اليمنية,

وفي ختام تقريرنا هذا نوجز لحضراتكم أهم بنود حسابات النتائج المحققة لعام 2012م مقارنة مع ما كان قد تحقق بكل من تلك البنود خلال العام الماضي 2011م وعلى النحو الآتي:

	2012م بالريال اليمني	2011م بالريال اليمني
صافي إيرادات الفوائد	9,421,208,000	8,030,686,000
الإيرادات من الخدمات والأنشطة المصرفية والاستثمارية وغيرها	2,949,541,000	2,699,156.000
صافي إيرادات التشغيل	12,370,749,000	10,729,842,000
ناقصاً		
المصاريف العمومية والإدارية	(5,235,313,000)	(4,222,158,000)
المخصصات	(1,465,948,000)	(1,717,810,000)
صافي أرباح السنة قبل الزكاة و الضرائب	5,669,488,000	4,789,874,000
يخصم منه		
الزكاة	(358,185,000)	(300,526,000)
ضرائب الدخل	(978,182,000)	(832,052,000)
صافي أرباح السنة	4,333,121,000	3,657,296,000

وبالنتيجة أعلاه يكون عائد السهم من صافي الربح المحقق لمصرفكم خلال العام2012م هو (433.31 ريال يمني) لكل سهم.

تطور صافي الربح 2007 -2012 م

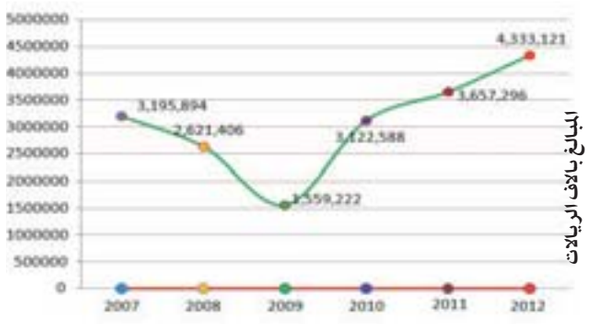

اجمالي الربح واستخداماته 2012 م

ثالثاً: التوزيعات

أ- الأرباح القابلة للتوزيع:-

صافي الربح المحقق خلال العام 2012م (بعد الزكاة والضرائب) بحسب أعلاه	4,333,121,000 ريال يمني
الأرباح المرحلة من العام الماضي 2011م	71,591,000 ريال يمني
إجمالي الأرباح القابلة للتوزيع	4,404,712,000 ريال يمني

ب - مقترح مجلس الإدارة بالتوزيعات :-

يوصي مجلس الإدارة بالموافقة على توزيع صافي الأرباح على النحو التالي:

1- احتياطي قانوني بنسبة 15 % من صافي الربح وفقاً للمادة (12-أ) من قانون البنوك التجارية	650,000,000 ريال يمني
2- محول إلى احتياطي عام	2,400,000,000 ريال يمني
3- توزيع نقدي للمساهمين بواقع مائة وثلاثون ريال يمني عن كل سهم	1,300,000,000 ريال يمني
4- أرباح مرحلة للعام القادم 2013م	54,712,000 ريال يمني
إجمالي الأرباح الموصى بتوزيعها	4,404,712,000 ريال يمني

فإذا تكرمتم بالموافقة على ما جاء بالتقرير، وعلى الحسابات الختامية المعروضة على حضراتكم، فإن مجلس الإدارة يطلب منكم ما يلي:-

أولاً: التصديق على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م وتقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات المستقل عنهما.

ثانياً: إبراء ذمه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بإدارتهم عن السنة المذكورة.

ثالثاً: الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود ما ينص عليه القانون.

رابعاً: الموافقة على توزيع الأرباح بحسب اقتراح مجلس الإدارة.

خامساً: أخلاء طرف مدقق الحسابات المستقل عن السنة المذكورة.

سادساً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً عن الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة
3 أبريل 2013م